تقدير اللحظة الثورية
في سياقها العملي والنظري

د. بكري خليل(*)

المدخل

عندما صاح أحد نشطاء الثورة التونسية «لقد هرمنا من أجل هذه اللحظة» فإنه كان يطلق من أعماقه كلمات معدودات، حرى بالمعاناة ودالة على دراما الانتظار الصبور التي تزاحمت صورها في نفس قائلها من فرط انشدادها بين فرحة الحاضر والذاكرة الغائرة في ماضي التضحيات، والحسرة على كلفتها.

فثورات البشرية الظافرة تختمر عبر أزمان طويلة وتتقلب في مراحل مختلفة ربما تطوي معها أجيالًا دون أن تأتي لحظتها الحاسمة.

فثمة طرق وعرة ومتعرجة تصعد أحيانًا وتهبط أخرى بل قد تهوي فجأة إلى قرار سحيق تبدو فيه الأمور وكأنها قد بلغت النهاية التي لا تقوم فيها للتطلعات قائمة عندما تدفع أثمان غالية دون أن تجني شيئًا.

إن هذه الملامح التي تنطوي على مفارقات التقدم والتراجع، هي التي ربطت قضية الثورات بصور الحرب، فجاءت أوصافها ومصطلحاتها بيانًا لطبيعة المعارك. إنها «المسيرة» «والزحف» وهي التي تتطلب «الصفوف المتراصة» و«الاقتحام» «والشجاعة» و«النفس الطويل» والتعرف إلى «الحلقات القوية والحلقات الضعيفة»... إلخ من الأصول المشتركة بين ساحات القتال والنضال ومفرداتها، والتي تعكس أوجهًا متنوعة ودقيقة للخبرات المتبادلة بين تلك الميادين.

(*) جامعة النيلين - السودان.

وظلت أبجدية المواجهات الحدية التي تمثلها الحروب والثورات تخط حروفها بالسيف والقلم معًا وتنهل من مبادئ الحكمة ما يهيئ لها سبل الفوز بالتعرف على النفس والخصم معًا. فكم استلهم الثوار والمحاربون حتى عصرنا الحاضر مأثورة «صن تزو» من القرن الخامس قبل الميلاد «إذا عرفت العدو وعرفت نفسك فليس هناك ما يدعو لأن تخاف نتائج مئة معركة. وإذا عرفت نفسك ولم تعرف العدو، فإنك سوف تقاسي هزيمة مقابل كل انتصار، وإذا لم تعرف نفسك ولم تعرف العدو فإنك أحمق، وسوف تواجه الهزيمة في كل معركة».[1]

ولما كانت الثورة في الأساس مشروعًا يستهدف التغيير فهي مشروطة بشروط ما أن توافرت، تصبح مفتاحًا للنصر وبلوغ الأهداف.

غير أن هذه الشروط التي يتوقف عليها نجاح أية ثورة، تتفاوت بحسب ظروفها وامكاناتها والعوامل المساعدة على تسريعها في اتجاه التحولات المنشودة، وكذا الكوابح والنقائص التي يستغرق تجاوزها وقتًا وجهدًا كبيرين.

وتسحب هذه الأمور معها مسائل القدرة والإعداد العملي منها والنظري والتي تطرح إجمالًا موضوعات الممارسة والتأهيل فضلًا عن العدة الفكرية المتصلة بالمرامي والغايات واختيار الوسائل العملية التي تخدم وتصب في إستراتيجية الكفاح الثوري.

وهذه المحددات تلعب دورًا رئيسيًا في تعيين اللحظة الثورية من حيث تأشيرها للأبعاد والمهمات التي تستحث خطى الانتقال إلى الثورة وإعطاء مدياتها ومعالمها العامة.

وتهتم هذه الورقة بالبحث في تفسير المقدمات الواقعية والإرادية للثورات والمنظورات التي عالجت قضايا اللحظة الثورة من زاوية المعطيات التي تؤدي إلى تشكيل هذه اللحظة وممكناتها العملية والنظرية وقراءتها فلسفيًا.

---

(١) عن: شبلي العسيمي، في الثورة العربية، ط٢، دار العالم العربي للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٦٩، ص ١٠٨.

أولًا: الثورة من التبرير إلى التفسير

لفتت ظاهرة الثورات انتباه المفكرين والفلاسفة ورجال السياسة لأنها تمثل أعلى أشكال التحولات الاجتماعية على مر التاريخ، والتي تستهدف تغيير النظام السياسي وإعادة البناء الفكري والاجتماعي بدعم وإسناد الشعب.(١)

فمنذ القدم استأثر موضوع تبدل أشكال الحكم بالاهتمام، وجاءت تحليلات «أفلاطون» لماهية الدولة مقدمة لما يحدث فيها من تغيرات. فالدولة تنشأ بسبب عدم استقلال الفرد بسد حاجاته بنفسه، وافتقاره إلى معونة الآخرين.(٢)

غير أن الحكومات التي تقوم على إدارة الدولة تخضع لصراعات وانقسامات طبيعية تؤديان إلى ثورات دورية تنتقل السلطة بموجبها من نظام حكم إلى آخر. وما يطرأ على هذه الحكومات من تغيرات إنما يرجع إلى استئثار الحكام بالسلطة وتسلطهم، الأمر الذي يؤدي إلى الصدام بين الحكم والشعب.(٣)

ورأى «أفلاطون» في مدينته الفاضلة التي يترأسها الحاكم الفيلسوف تحقيقًا للعدالة والاستقرار حيث تتحد القوتان السياسية والفلسفية في شخص واحد.(٤)

وفي كتاب «السياسة» بحث «أرسطو» عن جذور الثورة، فتوصل إلى أن الناس لا ينزعون إلى الثورة إلا لأسباب جدية وعلى رأسها قضية المساواة. فالديماغوغية(*) تقرر المساواة المطلقة. بينما الاوليغارشية(**) تقرر على عكسها أي اللا مساواة المطلقة.

لذا فإن الناس يثورون للحصول على ما يرون أنه حقهم في التساوي. وأضاف أسباب

---

(١) للمزيد يراجع: د. معن زيادة، الموسوعة الفلسفية العربية، ط١، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٢م، ص ٣١٣.
(٢) أفلاطون، الجمهورية، ترجمة حنا خباز، دار القلم، بيروت، د.ت، ص ٥٦.
(٣) المصدر السابق، ص ٢٣٤- ٢٥٠.
(٤) نفس المصدر، ص ١٧٢.
(*) ديماغوغائية demagogy يقصد به أرسطو حكم العامة الذين يشكلون الأكثرية وقد وصفوا بالدهاء والغوغائية وأن حكمهم يقود إلى الفوضى والاضطراب.
(**) الأوليغارشيه، Oligarchy وهو حكم الأقلية التي تحركها منافعها الخاصة وتخضع حكمها لمصالحها على حساب الأغلبية.

أخرى كالطمع والأنانية والإهمال والامتيازات التي تخلق ثورة الجمهور على الحكام والدستور الذي يمنحهم هذه الامتيازات.

وقد راهن «أرسطو» على الجمهورية التي تتولى الطبقة الوسطى زمامها والتي تقترب بدورها من الديمقراطية أكثر من الاوليغارشية لأنها تكون أكثر استقرارًا.(١)

وفي العصر الوسيط حيث سادت الدولة الإمبراطورية وسيطرت الايدولوجية الدينية، أكد القديس بولس Saint Paul في بواكير المسيحية أن مقاومة السلطة مقاومة لله، بينما شاع فيما بعدالقرن الثاني عشر الميلادي الحق في مقاومة الأمير الظالم. وقد أشار «توما الأكويني» أن مقاومة الحاكم لا تعد مشروعة إلا إذا تعسف في استعمال السلطة بتجاوز حقوقه أو بمخالفته القوانين الإلهية.

أما حركة الإصلاح الديني فقد رفضت مقاومة الحاكم وقد حرمها مارتن لوثر Martin Luther (١٤٨٣-١٥٤٦) تحريمًا مطلقًا. أما جون كالفن John Calvin (١٥٠٩-١٥٦٤) فقد أكد على وجوب الطاعة المطلقة للحكام الطغاة.(٢)

أما مواقف الفقهاء والمذاهب والفرق الدينية الإسلامية فقد مالت إلى عدم شرعية الثورة على الإمام لإزالته بالقوة نظرًا لما يترتب على ذلك من فتنة. وقد أقر الشافعية أن الحاكم الجائر الظالم الفاسق ليس من أهل الولاية ويستحق العزل، غير أن فقهاء المذاهب بشكل عام يرون أن التنحية واجبة للسلطة الظالمة والمستبدة إلا إذا ترتب على العزل فتنة تؤدي إلى تفتيت وحدة الأمة.

وقد ذهب الخوارج والمعتزلة باتجاه وجوب الخروج على السلطان الظالم، غير أن ذلك لا يجوز إلا لجماعة لها القوة والمنعة، بينما اتفق الخوارج على اختلاف فرقهم على وجوب الخروج على السلطان الجائر. أما الشيعة فلم تطرح مسألة الخروج على الأئمة لما يعتقدون فيهم من عصمة ولأن الإمامة معقودة بالنص أساسًا.(٣)

---

(١) ارسطو طاليس، السياسة، ترجمة أحمد لطفي السيد، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ٢٠٠٨م، ص ٣٨٢-٣٩٤.

(٢) د. فتحية النبراوي، ود. محمد نصر مهنا، تطور الفكر السياسي في الإسلام (دراسة مقارنة)، ط١، الجزء الأول، دار المعارف، مصر، ١٩٨٢م، ١٩٨٢م، ص ٣١١-٣١٨.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٠٣-٣٠٧.

وفي مستهل العصر الحديث تكررت نفس المواقف بين رافض للثورة وموافق عليها إلى أن آلت المسألة في النهاية إلى مفاهيم الدولة القانونية وحكم الدستور وتداول السلطة.

فقد دعا «هوبز» Thomas Hobbes (١٥٨٨-١٦٧٩) إلى الحكم المطلق ورفض فكرة الثورة بدواعي أن الناس قد تنازلوا بموجب العقد الاجتماعي لسلطة السيادة (الملك) بالامتثال والإذعان وهكذا لا يحق للمواطنين الثورة على السيد، أو العمل على تغيير النظام المقرر في المجتمع، فمن خول السيد على أفعاله سوف يناقض نفسه في حالة الخروج عليه لأن أفعاله تأتي عملًا بالسلطة التي فوضت له من غير حدود، فمن له الحق في تحديد الغاية له الحق في تحديد الوسيلة، وأهداف الدولة هي حماية المجتمع من الاضطرابات الداخلية والاعتداءات الخارجية، وفي خروج الناس على حكامهم عودة لحالة الفوضى والطبيعة التي استبدلها المجتمع بمحض إرادته وتنازل عن ممارسة حقوقه فيها، فتحول المجتمع إلى مجتمع مدني والفرد إلى مواطن. فالحاكم ليس مجرد سلطة وإنما هو السلطة.[١]

وخلافًا لرأي هوبز، فإن جول لوك John Locke (١٦٣٢- ١٧٠٤) الذي استند إلى العقد الاجتماعي والقانون الطبيعي قد ذهب إلى أن القانون هو الذي يمنح الحاكم صلاحيته وأن القانون يقوم على حق الناس في الحرية بحكم القانون الطبيعي. فإذا ما سلك الحاكم سلوكًا من شأنه أن ينزع ذلك الحق فإنه يكون في حالة حرب مع الآخرين ولهؤلاء الحق في مقاومته، لأن الإطاحة بحكومة تنتهك الثقة التي أولاها الشعب حق له وهي جديرة بالخروج عليها.[٢]

وقد عكست هذه الآراء الأحوال التي عاش فيها الفيلسوفان: من قلاقل واضطرابات وحروب في حالة الأول، وثورات وانتفاضات من أجل التغيير التي عاشها الثاني.

وأيًا كان فإن هناك حراكًا فكريًا كبيرًا قد جرى نحو التماس مبادئ لتأسيس الشرعية قد لازم التغيرات العميقة التي انطوت على تفاعلات وثورات العصر الحديث المتسارعة بعدئذ

---

(١) د. إمام عبد الفتاح إمام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ط١، دار التنوير، بيروت، ١٩٨٥م، ص ٣٨٢-٣٩٥.

(2) Locke, John, Two Treatises of Government, Cambridge University Press, 1989, pp. 279, 413.

والتي تمثلت في ظهور الحركة الإنسانية والإصلاح الديني والنهضة وازدهار الحركة التجارية ونمو المدن وقيام الصناعة فتلك التطورات العلمية والسياسية والنظم السياسية الجديدة ونشوء الحركات القومية والأفكار والمذاهب الفلسفية وظهور طبقات اجتماعية جديدة، كلها قد أفضت إلى رسوخ النزعة العقلانية وانهيار ركائز السلطة المطلقة كنتيجة لانتشار الأفكار الليبرالية وفلسفة التنوير ثم قيام الثورة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر.

فقد حسمت تلك العوامل رؤى عديدة وبلورت مفاهيم واضحة كان من بينها نقل فكرة العصيان والتمرد إلى مستوى جديد وكذلك انتظام الايدولوجيات الحديثة والتنظيمات السياسية وظهور المجال العام حتى أخذت كلمة الثورة تبوأ موقعًا أرفع من كونها تأجيج للفتن أو تحريض الناس على العنف بعد أن بدأت تدخل في التداول منذ المراحل المبكرة للنهضة الإيطالية.

وكانت كلمة ثورة قد اتخذت بفعل العوامل التي مررنا عليها مفهومها الحالي باعتبارها ذلك الفعل الذي يستهدف إسقاط السلطة السياسية القائمة وفق التوجه المبرمج ايدولوجيًا. ففي أواخر القرن الثامن عشر استخدمها كل من روبسبير Maximilien Robespierre (١٧٥٨-١٧٩٤) وهو من أبرز رجال الثورة الفرنسية والذي بدأ ما يسمى بعهد الإرهاب فيها، وكذلك «سان جوست» Saint Just (١٧٦٧-١٧٩٤) في الإشارة إلى أنها صراع الحرية ضد أعدائها.[١]

ويبدو أن «روبسبير» قد ربط بين تلك البدايات وما وقع بالفعل في فرنسا إذ نوه بأن خطة الثورة الفرنسية كانت مكتوبة بإسهاب في كتب ميكيافللي.[٢]

ولم يكن شيوع المصطلح الذي طبق الآفاق حتى تحول إلى أحد المفاهيم الرئيسية في علم السياسة والتاريخ، إلا وجهًا من أوجه توطن مدلوله بعد أن تحولت الثورات إلى حقائق لا سبيل لإنكارها في جميع القارات، وأخذت تتفاضل تبعًا لخصائص كل متها سواء السياسية أو الاجتماعية أو الوطنية التحررية.

---

(١) معن زيادة، الموسوعة الفلسفية العربية، مصدر سابق، ص ٣١٣.

(٢) حنا ارندت، في الثورة، ط١، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٨م، ص ٤٩.

فإن كان البحث عن الأساس الموضوعي للثورات والتعرف على عللها وماهيتها قد كشف عن طابعها التاريخي والاجتماعي وشكل وعيًا أوليًا نقديًا وتفسيريًا للعلاقات الاجتماعية، فإن قد رأت السبر والتأمل قد ارتبطت في المراحل السابقة بنظرة النظام العبودي لحركة الرفض والعصيان الاجتماعي والتي تجمدت في تراتبية لا ترى الأمور إلا ضمن أحكامها وضمن منظور الاستعباد والدونية لهذه الحركات المناوئة باعتبارها خروجًا عن طبيعة الأشياء وسوية الأمور في الخضوع والطاعة.

كما أن قصور القوى الاجتماعية المناهضة للاستغلال كان يفيد بأنها لم تكن مهيأة في الغالب للانعتاق بفعل العوائق التي تفرضها العلاقات الاجتماعية والإنتاجية المستحكمة وثقل النفوذ المادي والمعنوي الذي تتمتع به الطبقات المسيطرة.

ولم تكن الثورات القديمة سوى نقلات لتبديل طواقم الحكم والإطاحة بمركز السلطان دون تغيير يذكر على بنية الواقع وتصحيح علاقات الإنتاج تصحيحًا جذريًا لمصلحة الغالبية. وقد أدت هذه الحالة إلى تمدد النظم الخراجية لآلاف السنين في الشرق، واستمرار الإقطاع في أوربا لمئات السنين بعد سقوط روما على يد البرابرة وانهيار النظام العبودي في أوربا إثر ذلك، وظهور أشكال أكثر اكتمالًا من الاستغلال.

إن كل ذلك لا ينفي وجود حركات واسعة تمكنت من التغلغل والنجاح منها حركة القرامطة التي قامت في العصر العباسي والتي نادت بالعدالة التي دعا إليها الإسلام، إذ كونت كيانات لها في البحرين وعاشت مئات السنين وأجرت ترتيبات اقتصادية ملموسة انتهت بإلغاء الملكية الفردية.[1]

ولم تكن فاعلية الفكر الإنساني الفلسفي والديني قادرة على التأثير العضوي الناجز في المعطيات الواقعية بكل ما ذخر به ذلك الفكر من قيم، ورغم أنه كان يتمثل معاني باهرة ومتقدمة في عالم الأمس البعيد الذي تشرب بتلك المعاني.

---

(١) ينظر إلى: د. عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ط٤، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٢م، ص ٧٣-٧٥ وكذا د. محمد عمارة، فجر اليقظة القومية، دار الوحدة، بيروت، ١٩٨٢م ص ١٢٥-١٢٨.

فإشراقات الفكر التي كانت تسبق حركة الواقع نسبيًا وتتقدم عليه ومعالجاته ظلت في أعطاف المثل العليا والخطاب المناقبي وظلت تتنفس في واقع الانقسامات الاجتماعية والمفاهيم الأخلاقية التي تعكس نظم وقيم المجتمعات، دون إحراز نجاح مؤزر لانتزاع حق الثورة والانتصاف المبرم للفقراء والمظلومين.

ولم يكن واقع الثورة بعيدًا عن تلك الحالة والتي وصفها ماركس وانجلز ولينين سواء في مقوماتها أو ما كان يسفر عنها من نتائج، «في جميع الثورات السابقة كان أسلوب الفعالية لا يتغير وكان المقصود هو مجرد توزيع آخر لهذه الفعالية، توزيع جديد للعمل بين أشخاص آخرين».[١] «كان الشكل المشترك لهذه الثورات هو كونها ثورات الأقلية. وفي حين تسهم الأكثرية فيها فقد تؤول ذلك برضاها أو بدون رضاها في خدمة الأقلية فقط».[٢] «كانت مصاعب ثورات الماضي أن الحماسة الثورية للجماهير هي الحماسة التي تغذي حالة التوتر عندهم وتمنحهم القوة على الاقتصاص دون هوادة من عناصر الانحلال ما كانت تستثمر طويلًا».[٣]

والمهم أن هذه الثورات ظلت محدودة الأثر وتميزت بسمات سياسية أو فكرية جزئية تفتقر إلى نظرة جذرية لمشكلات مجتمعاتها، فظل دورها هامشيًا ملحقًا بدوامة إعادة إنتاج الأوضاع العامة لظهور وزوال الدول، إذ تراوح هي أيضًا في دورات الاحتجاج والانطفاء السريع.

وفي ظل هذه الأوضاع، كان سؤال الشرعية فرعًا من لوازم استبقاء المصالح السائدة، يجد إجابته في فرضيات الإبقاء على الأمر الواقع والحيلولة دون انفراط المجتمع «سلطان ظلوم ولا فتنة تدوم». وعلقت هذه الأمور على مشجب الحرام والحلال والحظر والإباحة ووجهت بما يخدم السلطة المطلقة والتي كانت تكتسي أهاب القداسة لكبح المبادرة وحرية الرأي والتعبير.

---

(١) ماركس انجلز، الأيدولوجيا الألمانية، المنشورات الاجتماعية، باريس، ص ٢٥.

(٢) انجلز، مقدمة مؤلف ماركس، الصراعات الطبقية في فرنسا، منشورات دار دمشق، ص ١٠-١٢.

(٣) لينين، المهمات الثورية لسلطة المجالس السوفيتية، المؤلفات الكاملة، المجلد السابع والعشرون ص، ٢٧٤.

وبموجب خطاب السلطة والتوظيف الايدولوجي للدين وما سمي بالحق الإلهي للملوك، عزلت إرادة التغيير عن حركة التاريخ وفرض الانقياد على الفئات الاجتماعية المستضعفة بدعوى قصورها، كما أبيح على مر الأزمان مقاتلة المعارضين وأحلت دمائهم.

ولم تكن طبائع الاستبداد وفكرانيتها سوى أداة تجريف لتراكم الخبرة الاجتماعية والسياسية وممكنات تحويلها إلى تقاليد حية لممارسة الحقوق الطبيعية في حرية التعبير والإرادة وفي بناء ثقافة سياسية تثمر عن نظرية متجددة للدولة تمنع التضليل والمماحكات التي ظلت دوامة تلف العلاقة بين الحكام والمحكومين بعد أن سخرت السلطة كل شيء لتبرير هيمنتها الأمر الذي انتهى إلى الصورة التي وصفها هشام جعيط على أنها خجل السياسي من العلماء وخجل العلماء في مواجهة المجال السياسي.[١]

وعلى العموم لم يكن العنف المادي للمقهورين وحده عبر القرون هو المانع من انتظام تيارات الإصلاح في مواجهة عنف السلطة الواعية بأهدافها.

فغياب منهج العمل ضمن حدود الظرف التاريخي الذي كان يفرض بضواغطه ردود فعل عاصفة أملى نوعًا من نقص الوعي الجماعي بإبعاد نزاعاتها، فكانت حركات المقاومة تنفرط بفعل الضربات التي تتلقاها. ويتساءل أندريه غلوكسمان عن سر فشل كل ضروب التمرد في الأزمنة الماضية. ويجيب أنها فشلت أمام الاستيلاء على السلطة، وربط الايدولوجيا وسؤال ماذا تريد بسؤال ماذا تقترح أي الحلول التي تراها ليس للتغيير وإنما للتنظيم ودور الدولة[٢]، فانزاحت عن طريق التغيير دون أن يشفع الغبن لها أو يتأسف عليها أحد.

وبطبيعة الحال فإن نمو مفهوم الثورة وإقرار حق القيام بها قد جاء مترادفًا بما طرأ من تصاعد مستوى التطور في أوربا والعالم الجديد بعد أن استكمل المجال الحضاري لوازمه في دخول عصر العلم والإنتاج الكبير الذي مهد له تبدل النظر إلى مركز الإنسان في العالم

(١) د. هشام جعيط، أزمة الثقافة الإسلامية، ط٢، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠٤م، ص ١١٢.

(٢) اندريه غلوكسمان، الايدولوجيا والتمرد، في: فرانسوا شاتيليه، تاريخ الايدولوجيات (الجزء الثالث) المعرفة والسلطة من القرن الثامن عشر إلى القرن العشرين، ترجمة: انطوان حمصي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٧م، ص ٣٩٥-٣٨٦.

والثورة العقلية وانتشار حركات الإصلاح والطفرات الاقتصادية والاجتماعية التي عمت أوربا بعد القرن السابع عشر.

فانقلاب التوازنات الإيجابي نحو دور الإرادة الذاتية طرح مفهوم التقدم بقوة لتغيير مسار المجتمع بآفاق مفتوحة أمام فعالية الإنسان، تلك الفكرة التي لم تكن قد تبلورت بشكل واضح في العصور القديمة إذ تصور القدماء الحركة الاجتماعية على شكل موجات أو خطوط دائرية، في وقت لم يشغل فيه البعد العلمي موقعه في التقدم الاجتماعي. فقد انبثقت فكرة التقدم مع ازدهار منهج الملاحظة وتحليل التاريخ.

عندها أدركت البشرية أهمية التغيير، تغيير النظم التي تنزع لإبقاء مبادئها والاستمرار إلى ما بعد حدودها الوظيفية التي يتقبلها التطور العام للعقل البشري.(١)

فكل الظواهر التي تتمتع بالحركة والحياة، لا تنتظم بدون أنواع من الصدام، بدءً بعصر الثورات التي لا يستطيع أحد أن يمنع وقوعها. فهي على حد قول اوغست كونت Auguste Conte (١٧٩٨-١٨٥٧) شر لا بد منه والسعيد من استطاع أن يخفف من حدتها ويقصر من أمدها.(٢)

لقد كانت ثورات الحرية التي وقعت في الغرب نتيجة تطور تاريخي هائل تم بموجبه تزعزع أسس النظام الإقطاعي وظهور طبقات اجتماعية جديدة لم يكن لها وجود من قبل. وبالطبع فقد حملت في جوفها طفرات كبيرة لم تجر في مجتمع ساكن وإنما كانت ثورية في طبيعتها سواء في الانتفاضات المتلاحقة أو الحروب التي نشبت بين الدول.(٣)

ومع دخول العالم مرحلة ما بعد الثورة الصناعية والاستعمار الحديث تعددت أشكال الثورات، فمنها الثورات القومية التحررية ذات الطابع السياسي التي تستهدف تصفية السيطرة الأجنبية، والثورات الديمقراطية داخل مختلف البلدان، والثورات الاجتماعية ذات الطابع الاقتصادي والثورات العلمية التي تؤدي إلى تغيير البنى الفكرية ومناهج العلوم.

---

(١) ينظر: ليفي بريل، فلسفة أوغست كونت، ترجمة د. محمود قاسم، د. السيد محمد بدوي، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٥٢م ص ٢٥٦- ٢٥٧.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٦٩.

(٣) د. منيف الرزاز، الحرية ومشكلاتها في البلدان المختلفة، ط١، سلسلة الأعمال الفكرية والسياسية، دار المتوسط، ص ٤٩٧- ٤٩٨.

وعلى الرغم من تفاوت مهمات هذه الثورات، فإنها تسعى إلى تغيير أوجه الحياة نحو الأفضل وتستند إلى منظومات ومبادئ موجهة وخطط منظمة لترقية الإبداع والمبادهة الفكرية وتنبيه قوى الإنسان بالتمهيد الفكري وكفالة الإرادة المتحررة التي تضمن استبدال الواقع ببدائل متقدمة.(١)

ثانيًا: الإرادة والمعرفة في منطق الثورات

ليس منطق الثورات سوى الطريقة التي تتعامل بها الثورات مع الأحداث، والأساليب التي تتواءم بواسطتها مع مقتضيات حركتها، وتطلق بموجبها خطابها وشعاراتها وتستنبط بها معالجاتها ومواقفها، فهو بهذا التصور منطق ممارسة بالدرجة الأولى يتصل فيها العمل بالنظر.

فقد انقلبت في الثورات أكثر من غيرها المعادلة العتيدة للذهني والبدني. في تاريخ الفكر الفلسفي اليوناني وعند المتأثرين به، كان النشاط العملي يوضع في خانة الأفعال النافعة بدرجة أدنى من النشاط العقلي التأملي بالتوافق مع النظر لموقع العمل البدني قياسًا للنشاط الذهني والمقام الرفيع للقائمين والقادرين عليه.(٢)

ولعل نقطة التحول قد سجلت في سياق الحضارة العربية الإسلامية على نحو أكثر سعة من تلك التي عرفناها من حس عملي لدى الرواقية والابيقورية، وقد برزت في فلسفة «كانط» التي ترجح العملي على النظري بما أثر على الفلاسفة اللاحقين أمثال فيخته وشيلنج وهيجل. ثم أضحت تلك الأرجحية بادية وشاخصة عند «ماركس» وغدت ذات أهمية مركزية لديه إذ جعل للممارسة موقعًا أساسيًا في تغيير العالم من خلال النشاط الثوري.(٣)

ففي الأزمنة الحديثة أصبح رصد دور النظرية في الحياة الاجتماعية ممكنًا بشفافية أكبر، وذلك عبر معرفة حلقاتها التحويرية في حياة المجتمعات، إذ أن النشاط العملي أصبح يعتمد على المقدمات النظرية التي تساعد على طرح الأهداف في الواقع.(٤)

---

(١) د. الياس فرح، الفكر الثوري أمام تحديات المرحلة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص ٢٣٩-٢٤٠.

(٢) يراجع: يوسف كرم، تاريخ الفلسفة اليونانية، ط١، دار القلم، بيروت، ١٩٧٧م، ص ١٦٩-١٧٠.

(3) Simon Blackburn, Oxford Dictionary of Philosophy, Oxford U. Press, 1994, P.298.

(٤) المعجم الفلسفي المختصر، ترجمة فاروق سلوم، دار التقدم، موسكو، ١٩٦٨م ص ٤٨١.

ويعتقد «أندرو فنسنت» أن النظرية التي هي شبكة منظمة من الأفكار المترابطة تصور أو تصف أو تفسر الحقيقة، وهي بمثابة مخطط عقلي يستنبط معاني العالم وفي امكانها أن تحدد مسالك حركته. فالنظرية الاجتماعية والسياسية تحدد العمل وفي الغالب تغير الحقائق الاجتماعية لأن النظريات هي جزء من فهمنا لأنفسنا. فهي من حيث مقوماتها الافتراضية والبديهية، تعين نظامًا وتفرضه على جملة من التفاصيل. فالنظرية السياسية أو الاجتماعية إنما تحوي على تقييمات معيارية ومن ثم أحكامًا قيمية لما هو كائن ولما ينبغي عمله أو يكون.(١)

ولربما كانت هذه التصورات هي التي دعت البعض إلى جعل الثورة علمًا، بل بداية للحكمة الحديثة وعلم المجتمعات بحكم أنها قد عهدت إلى الإنسان الحديث مهمة فريدة هي إيجاد نظام نهائي يتولد من حالة فوضى مطلقة.(٢)

ولا شك فإن بعض مما أشرنا إليه في (أولًا) يشكل فارقًا بين شروط الثورة ودوافعها في الماضي إذ أن دور الفكر في الثورات القديمة على أهميته، لم يكن الأهم، إذ كانت العوامل الشخصية والذاتية للقادة والزعماء والعوامل والحاجات العملية وما هو أكثر ارتباطًا بالصدفة، كلها كانت تأخذ دورًا بارزًا في الثورات القديمة.(٣)

وفي عصرنا حيث الثورة الفكرية - التطبيقية، أصبح للفكر محتوى دائم إذ لا يمكن عزله عن محتواه أو تجريده بالنظر إليه كامتداد لماضي التطور الفكري في العالم فترتخي أواصره بمشكلات الوضع الراهن. كما لا يكفي أن يكون الفكر على درجة من التماسك المنطقي بالمعنى الصوري للكلمة: في انسجامه الداخلي وعدم تناقضه مع ذاته.

فبقاء الفكر ضمن هذا النطاق أي بعيدًا عن استيعاب حركة الواقع وعن أن يكون فكرًا جدليًا يتبادل التأثير والتأثر بمحيطه، مهما كانت مقدماته منتجة لنتائج نظرية صرفة، من شأنه أن يجعل تلك الصحة صورية وليست عملية تصدق في التعبير عن الواقع.

---

(١) اندرو فنسنت، نظريات الدولة، ط١، ترجمة، د. مالك أبو شهيوه، ود. محمود خلف، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٨م، ص ٦٤-٦٥.

(٢) فرانسو شاتيليه، تاريخ الايدولوجيات (الجزء الثالث)، مصدر سابق، ص ٣٩٩.

(٣) د. الياس فرح، من قضايا الثورة والإنسان العربي، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٧م، ص ٦.

وفكر من هذا النوع يظل مفتقرًا إلى أصول واقعية يقوم فيها باستيعاب تناقضاته الأساسية أو تحليلها بما يمكنه من معرفة أهداف أساسية تتصل بميدانه وواقعه.[١]

فإذا كان هذا التلازم هو النبراس الذي ينير درب المنطلقات العامة للثورات أي تحديد برامجها ومعرفتها لمستلزماتها، يصبح من المفروغ القول أن الاستشراف التاريخي للأوضاع لا يكفي لوحده في تعيين اللحظة الثورية أو تحديد مدياتها أو وقائعها الحسية المباشرة.

فالكثير من التكهنات التي تتعلق بأحوال الثورات العامة قد لا يصيب بالنظر إلى العوامل الوقتية التي تطرأ على الأوضاع فلا تتحقق هذه التكهنات. وعلى سبيل المثال، كان الاشتراكيون في القرن التاسع عشر يراهنون على وقوع الثورة في إنجلترا لأنها البلد الذي شهد بداية الثورة الصناعية والذي تمتعت فيه الطبقة العاملة بمستوى متقدم من التنظيم والتعبئة والمكاسب الجماعية. ففي حين كان «فردريك انجلز» يرشح إنجلترا في أوربا على الأقل لقيام الثورة الاشتراكية (الاجتماعية) المحتومة،[٢] بوسائل سلمية مشروعة، حدثت الثورة المأمولة في روسيا، ذلك البلد الذي لم يكن مرشحًا لها لأنها بلد شبه إقطاعي ومتخلف صناعيًا وذات قاعدة عمالية متواضعة في بداية القرن العشرين ونهاية القرن السابق له.

ولما راجت التصورات النمطية للثورة الاشتراكية أنبرى «لينين» ساخرًا بها، واسماها «كاريكاتور الماركسية» إذ قال «بأنه ليس ثمة ما هو أفقر من وجهة النظر النظرية وما هو أسخف من وجهة النظر العملية من أن يتصور المرء في هذا المجال باسم المادية التاريخية مستقبلًا وحيدًا بلون الرماد، سوف يكون خربشة عديمة الشكل لا شيء أكثر من ذلك».[٣]

ويضيف «لينين» مجددًا بأن ثمة لحظات متميزة من التطور التاريخي تبعًا لشروط الوضع السياسي والثقافة القومية وفي الشروط الحياتية ترتفع أشكال نضالية مختلفة إلى المستوى الأول وتصبح أشكال رئيسية فبالنتيجة تتعدل الأشكال الثانوية الملحقة بدورها.[٤]

---

(١) المصدر السابق، ص ٩.

(٢) ينظر: انجلز، مقدمة الطبعة الإنجليزية للجزء الأول من كتاب كارل ماركس، رأس المال، منشورات دار اليقظة العربية، بيروت، ص ٣٩.

(٣) لينين، كاركاتور للماركسية، المؤلفات الكاملة، باريس- موسكو، المجلد الثالث والعشرون، ص ٣٩.

(٤) لينين، حرب الأنصار، المؤلفات الكاملة، الطبعة الروسية الرابعة، المجلد الحادي عشر، ص ١٨٦.

وما عرضنا إليه هو حيثيات ووقائع أفرزتها التجارب فاكتسبت صحتها وقيمتها في مجرى الثورات الناجحة والمجهضة التي غذت بدروسها المستفادة تراثًا ضخمًا للتأمل والاعتبار بعد أن تنوعت العملية الثورية وفقًا لاختلافات الظروف وحاجات التغيير، فجاءت متباينة في ماهياتها ووسائلها وغاياتها.

وتلك الخصائص مدعاة لانعدام النظر في ديناميكية الثورات التي تمثل لحظات مختلفة على المستوى التاريخي وكذلك على مستوى تفجرها وقدرتها على تحقيق منجزاتها.

فلا يمكن تحديد ضربات بدايتها وضبط توقيتها بساعة توقيف لحساب مساراتها. فمؤرخو الثورات يميلون إلى تقديرات احتمالية لما يعرف عادة بالحالة الثورية على الرغم من وجود علامات نهوض توضح درجات الفعالية والموقف السياسي والمزاج الجماهيري.

وليس غريبًا إذ ذاك أن تسوق التحليلات العلمية لاتجاهات الصراع السياسي والاجتماعي معلومات تحمل في طياتها حسًا تفاؤليًا مستجيبًا إلى بلوغ الأفكار واحتدام النزاع بين السلطة والشعب، مستوى حديًا. وقد يحدث العكس باتجاه تشاؤمي. ففي الحالتين ترتبط تلك التوقعات بالموقف الرغائبي أحيانًا وبالتفاؤلي أحيانًا أخرى.

وهناك من يرى أن الثورة مجرد تجربة عقلية أكثر منها تجربة تاريخية فهي لحظة فارقة يجري فيها الانتقال من حال إلى حال،[1] بمعنى أنها لحظة مختلفة لا تتقرر بخلفياتها أو بمعطياتها.

فأمر من هذا القبيل لا بد أن يضع في الاعتبار قراءة اللحظة الثورية بوجهيها الإعدادي والتنفيذي كي لا يتم القفز على العمق التراكمي بالتركيز على عنصر المفاجأة والصدفة.

فمن الثابت أن المفاجأة تصاحب الثورات وتصبح أحيانًا طابعها المميز في الماضي والحاضر. ومعظم الثورات على رأي «حنا ارندت» قد فاجأت باندلاعها الجماعات والأحزاب الثورية. وتضيف أنه لا توجد ثورة يمكن أن يعزى اندلاعها إلى فعاليتهم. فالوضع كان خلاف ذلك إذ أن الثورة حين تندلع هي التي تحرر الثوريين.

---

(١) حنا ارندت، في الثورة، المصدر السابق، ص ٣٨١-٣٨٢.

غير أن «ارندت» تقر بما قام به هؤلاء من دور مهم، ولكنه دور لم يكن له أثر في التحضير للثورات إذ أنهم كانوا يراقبون ويحللون الانحلال المتواصل في الدولة والمجتمع، ولكنهم لم يقوموا بشيء يذكر في العمل على مقدم الثورات أو توجيهها ولم يكونوا في وضع يمكنهم من ذلك.[١]

وفي واقع الحال فقد أصابت «ارندت» فيما أكدته، إذا استثنينا اللحظات الثورية لمعارك الثورات التحررية وحرب العصابات التي لا تدخل ترتيباتها وتحركاتها في باب الصدف، بل أنها هي أن تحذق التعامل مع عنصر المفاجأة لمداهمة أعدائها. ولكن أن صلح رأي «ارندت» عن ثورات الشعوب من الأنماط الأخرى، فهو لا ينطبق إلا في مراحل الاشتباك والحدث الانفعالي التي قد تتطور خارج أي توقع وتنتهي إلى مواجهة فاصلة تقود إلى غاية الثورة في هزيمة السلطة وإزاحتها.

فثمة فارق بين أن تكون الثورة عملية تغيير واسع، وأن نتصورها رصاصة رحمة أو فعلًا إراديًا صرفًا كالانقلابات العسكرية التي تحدد مسبقًا ساعة صفرها.

وكما جرت الإشارة، فإن لحظة انطلاقة الثورة ربما ترتبط بأحداث انفعالية غير مدبرة أو عفوية لكنها تحمل عدوى التعرض والمجازفة. وقد ساق غوستاف لوبون Gustave Le Bon (١٨٤١-١٩٣١) في كتابه سيكولوجية الجماهير العوامل التي تؤثر على تحديد الجماهير لآرائها ويقسمها إلى نوعين:

١- العوامل البعيدة التي تمهد أرضية تبرعم وانبثاق وتفتح الأفكار، وتتصف بتلقائيتها ومظهرها السطحي الذي يخبئ وراءه عملًا بطيئًا وطويلًا.

٢- العوامل المباشرة التي تنبني على التمهيد الطويل والتي تثير قطاعات فعالة في صفوف الجماهير التي تبلور الفكرة وتجيشها وتهيجها.

وتحت هذه الضغوط المباشرة، تظهر القرارات التي تحرك الجماعات البشرية فجأة سواء في تمرد شعبي أو في إضراب يدفع الأغلبية للتحرك نحو التغيير،[٢] وكثيرًا ما تتضافر

(١) غوستاف لوبون، سيكولوجية الجماهير، ط٣، ترجمة هاشم صالح، دار الساقي، لندن، ٢٠١١م، ص ٩٩.
(٢) د. منيف الرزاز، الحرية ومشكلاتها في البلدان المتخلفة، المصدر السابق، ص ٥٧٢.

معجلات قوية إلى تسريع الرفض والنشاط المقاوم في رسم معالم الطريق المؤدية للثورات بينما يمد خط التطور عملية التغيير بقدرات غير منظورة.

وفي هذا الخصوص يكون التقدم الثقافي الاقتصادي والاجتماعي في حد ذاته قوة دافعة لنواحي الحياة الأخرى لا سيما تلك التي تعمل الأنظمة الديكتاتورية على كبتها ومنعها من الظهور. فعندما ترتفع مختلف المستويات فإأن التناقض لا بد أن ينشأ بين متطلبات التقدم وبين الجمود لأن التناقض بينها وبين سياسات الكبح لا بد أن يحل نفسه بالثورة على الجمود حتى تتحقق الامكانات الذاتية.(١)

وتلك التفاعلات البطيئة التي تسبق نقطة اللا عودة أو عشية الانتصار، تتيح فرص الأعداد والتنظيم وتقلل من المبادرات العفوية والاندفاعات غير المدروسة. وكلما نضجت الظروف الموضوعية للثورات واشتدت الاضطرابات تزايدت التساؤلات عن البدائل والإلحاح على إنزال الضربة القاضية بالسلطة. ومما يعنيه ذلك أن قابلية التحمل النفسي للانتظار تتناسب عكسيًا مع تصاعد الحالة الثورية للجماهير.

وفي الحالة المقابلة التي تتدهور فيها الأحوال وتستدعي التغيير دون أن تتهيًا لها حركة متصلة لإبدالها يتفشى الإحباط وتتجه الآمال نحو الانقطاع لدرجة التسليم بالأمر الواقع والانصراف إلى مشاكل بعيدة عن هموم النضال وحتى إلى التفتيش عن تسويات وتنازلات للسلطة بعقلية ليس بالإمكان أفضل مما كان.

فمثل هذه الظروف الانتقالية بقدر ما تشير أشتاتًا من العواطف المختلطة، فهي بحاجة إلى ما يعزز الآمال التي تحوم من فوقها وتتحول كفعاليات تزيدها تطلعًا نحو الثورة، دون أن تستنزفها تيارات الترقب ويستبد بها القلق.

وإن كانت العبرة دائمًا بالخواتيم، فإن كل الثورات لا تأتي من فراغ وإنما هي حصائل جهود مثابرة حتى لو جاء نزالها الأخير في سرعة خاطفة يصدق معها ما قاله المفكر الفوضوي «باكونين» «إن الثورة تأتي كوميض البرق، لكنها تنضج في أعماق الضمير الغريزي للشعب ثم تنجز في الظاهر بأسباب تافهة».(٢)

---

(١) د. رجب بودبوس، الفوضوية، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٩م، ص ٥٤-٥٥.

(٢) ايريك هوبزباوم، عصر النهايات القصوى، وجيز القرن العشرين، ١٩١٤-١٩٩١م، الجزء الأول، عصر الكارثة، ترجمة هشام الدجاني، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٧م، ص ١٠٦.

والأمر كذلك، فإن باب النقاش يظل مفتوحًا حول الاستعدادات الذاتية للثورات باعتبارها اصواتًا للرغبة تفصح عن حمولة عالية من الطموحات وكذلك الطاقات الإنسانية المتجددة التي يستدعي توجيهها نحو الخلق والإبداع.

فالهبات الثورية المفاجئة التي تمثل زنادًا لكثير من الثورات، بقدر ما تمثل جانبًا مهمًا من ضعف التأطير والإعداد، إلا أنها تعني أيضًا أن المبادرات التلقائية التي تنطلق من صفوف الشعب، تشكل اسعافًا أو تعويضًا عن الفراغ الذي ينشأ عن حالات الدفاع والاستكانة التي تسود في البيئات المقموعة بحيث يصعب مواجهة أساليب السلطة الوحشية لتعذيب المناضلين.

والذي لا ريب فيه أن تلك الأساليب قد ضاعفت من حجم الضحايا من المعتقلين والهاربين واللاجئين والمشردين بما ينال من قوى الثورة ويفت من انتظامها. وقد لاحظ «ايريك هوبزباوم» أن الثورات المبرمة التي تقتلع الأنظمة السياسية تمامًا نادرة في القرن العشرين وأن الانهيارات المفاجئة لم تكن بسبب التنظيم المحكم للثورات. (٣٨)

فذلك التفريغ المنهجي لميدان الصراع السياسي من القيادات والملاكات الخبيرة والمتمرسة لا بد أن ينعكس على أداء قوى الثورة وحضورها في لحظات الانفجار وما يتبعه من أعمال جماهيرية واسعة ومدد هائل يتجاوز القدرات الفنية على توجيهها وإدارة عملها، إذ تطغى العفوية على التدبير والتي قد تنحو أحيانًا إلى الانتقام، فيما قد يتجه أحيانًا أخرى إلى الانفلات والفوضى.

ولكن هل يعني ذلك أن ضوابط الثورات تتراجع مع شدة ديناميكيتها بحيث يختلط حابلها بنابلها كلما لاحت في الأفق بشائر انتصارها، أم أن العكس هو الصحيح؟

إن تاريخ الثورات هو خير برهان، فهو ينبئنا عن وجود الاحتمالين في اللحظات الثورية. فهناك ما يفيدنا عن وقائع في غاية الدقة والبساطة قد غيرت من مسارها، وأن أمورًا لم تكن في الحسبان قد ساعدت على تخطي عقبات قائمة أو محتملة. فضمن تزاحم الأحداث واصطخاب أجواء الثورات تنبثق مستجدات وحلول ظرفية ألهمتها المشكلات الاستثنائية في مسرح اجتمعت فيه فئات يحيط بها الخطر، ولهذا فإن الثورة تتطور في سياق نضالها الفوري واللحظي.

وبذا، فقد أصبحت المتغيرات الظرفية في الثورات مادة خصبة للجدال والنظر منذ أيام الثورة الفرنسية حتى أن شخصية مثل «اليكس توكفيل» (١٨٠٥-١٨٥٩)(*) وهو من أقدم المعنيين بقضايا الثورات يرى خلال ثورة ١٨٤٨ في فرنسا «أن النظام الملكي قد سقط قبل الضربات وقد فوجئ المنتصرون بنصرهم، كما فوجئ المهزومون بهزيمتهم».(١)

وتدلنا مثل هذه الأمثلة على الإرادة الواعية التي تصنع الثورة قد لا تضع لمساتها في كل شيء، كما أنه يصعب وضع مشاهد (سيناريوهات) مسبقة لفصول الثورة.

فتحديد التفاصيل ومعرفة قسمات حراكها أمر بعيد المنال على الرغم من أهمية الاقتراب منها لتحقيق أقصى قدر من الضمانات الكفيلة بالسيطرة عليها ومن ثم توجيهها بما يلبي غاياتها وبلوغ مقصودها.

ولقد كان تقرير مديات الثورة وتحديد معنى انتصاراتها جزء من معركة الثوريين ونزاعاتهم حول نتائجها منذ أيام الثورة الفرنسية مرورًا بالثورات الأخرى التي تشعبت بعدها مواقف الثوار في تقديم منجزاتها إذ تدور أسئلتهم في قضايا تحقق الأهداف والنظر إليها بموجب مبادئها المعلنة. فما من ثورة إلا وقد تبعتها مشكلات فرقائها بعد أن انتصرت على أعدائها، في مواجهة سؤال اللحظة الثورية: متى تبدأ ومتى تنتهي؟

فقناصل الثورة الفرنسية (الحكام) قد خاطبوا جمهورهم بعد عقد من الأحداث التاريخية لثورتهم «أيها المواطنون، لقد توقفت الثورة عند المبادئ التي بدأت بها، وهي لذلك قد انتهت».(٢) كان ذلك عام ١٧٩٨ وبعده بعامين زاد «نابليون» الأمر توضيحًا عندما قال: «لقد أنهينا رواية الثورة، ويجب أن نبدأ تاريخه، وألا نرى سوى ما هو حقيقي وواقعي وممكن في تطبيق المبادئ».(٣)

(*) اليكسس توكفيل، كاتب وسياسي فرنسي، أهم مؤلفاته "الديمقراطية في أمريكا" والنظام القديم والثورة، وكان عضواً في المجتمع العلمي الفرنسي.

(١) حنا ارندت، في الثورة، المصدر السابق، ص ٣٨٢.

(٢) اوليفيه دوهامل، الديمقراطية، ترجمة علي الباشا، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ص ٢٣٣-٢٣٦.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٠٥.

ويستنتج البعض من خلال تتبع المظاهر المصاحبة لتطور الثورات، أن في البدايات سحر جاذب يصعب شرحه إذ أن الحدث الثوري يظل غامضًا وكأنه يحمل كل الممكنات لكن هذه البدايات ليست سوى تجلياتها الأولى. فالوظيفة التاريخية للثورات كما يراها «برتراند دي مونتيل» إنما هي تجديد السلطة وتعزيزها. لذا ينبغي الكف عن الترحيب بالثورات كفعل لروح الحرية ضد السلطة المضطهدة، بينما هي في الحقيقة قد منحت قوة وثقة جديدة للسيطرة، إذ لا يمكن ذكر أي ثورة قامت بقلب مستبد حقيقي.(١)

وبالطبع فإن مثل هذه النظرة قد تكونت بما واجه الثورات من انتكاسات وهزائم وخلافات، لكنها لا تمنع من رؤية النصف الملئ من الكأس. فالثورات التي عرفتها الإنسانية كانت بمثابة القاطرات التي سحبت التاريخ إلى الأمام وكانت دومًا إضاءات قوية تنير مساره نحو أهداف عظيمة لا يختلف عليها الساعون للتغيير.

ثالثًا: صلة العملي والنظري بتوقعات اللحظة الثورية

وقفنا فيما مر بنا عند قراءات متعددة لظاهرة الثورات في محاولة لتشخيص لحظتها التاريخية ومعرفة العوامل المؤدية إليها ووضع وصفات محددة لسلوكها.

وينبع تغاير المواقف من عدم قابلية وضع الثورات في أنساق نظرية موحدة تختزل من التجربة، ذلك أن الثورات لا تستنسخ صيغها وصورها، فهي لا تعرف اطرادًا مثل ذلك الذي نجده في النظام الطبيعي. فكل ثورة إنما تمثل طرازًا قائمًا بذاته وفعلًا مركبًا يتصل بنظام المجتمع المتغير وبالإنسان وعلاقته اللا نهائية.

وكذا فإن هناك صعوبات منهجية في تقديم تفسيرات دقيقة لحركة الثورات، إذ من غير الممكن إخضاعها لنماذج إرشادية مكتملة الأنحاء أو إجراء تجارب عليها في ظروف اصطناعية، فليست هناك طريقة محددة لاختبار فرضياتها بل أن ما هو ممكن هو الاستنتاج من تجارب مفردة ومتغايرة زمانًا ومكانًا عن سواها.

---

(١) برتراند دو جوفنيل، في السلطة، التاريخ الطبيعي لنموها، ترجمة، محمد عرب صاصيلا، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٠م ص ٣٢٨-٣٣١.

وما ذهبنا إليه لا ينفي وجود خصائص كلية للثورات، وعلل رئيسية تفرضها في التاريخ كالاستبداد والظلم، ونواظم موحدة لحركتها وإجراءاتها وغير هذه الأوجه التي توضع جنبًا إلى جنب مع حقائق الصيرورة الاجتماعية ودور القوى والنخب في تنظيمها وقيادتها.

وتتداخل هذه المبررات والشروط النظرية والعملية على منوال جدلي بحيث يتقدم عامل ما على الآخر أو ليعطي مجاله لغيره من وقت لآخر.

وعلاوة على ذلك فإن الثورات كثيرًا ما تقرن بالأحوال السائدة كما هو بالنسبة للتصورات الماركسية عن علاقة الثورة الاجتماعية بالصراع الطبقي من خلال الثورة الاشتراكية التي تعني عملية حل تناقضات النظام الرأسمالي، إذ تصبح الثورة مشروطة بذلك الصراع «لن تكف التطورات الاجتماعية عن أن تكون ثورات سياسية في نظام الأشياء زالت فيه الطبقات والتضادات الطبقية».[1]

كما أن الثورات كثيرًا ما ربطت بفترة ما بعد الحروب الخاسرة، ذلك أن الهزيمة تعني أن النظام القائم قد اخفق في امتحان الحرب وعليه فإنه في حاجة إلى إعادة بناء. فالنكبة الناتجة عنها تؤدي إلى التذمر الشعبي والتحريض على الثورة ضد النظام السياسي.[2]

والمهم أن المفكرين وقادة الثورات يستقرأون الظروف ويستندون إليها في توقعاتهم ويقيسون عليهم أحكامهم ويبنون تقديراتهم.

وبالفعل فإن تحقق الكثير في هذه التنبؤات قد جعل الفلاسفة والعلماء على حد سواء يبحثون في أساس صحتها.

وقد فسر فيلسوف العلم ارنست ناجل Ernest Nagel صدق التنبؤات في كتابه "بنية العلم" بأن الاعتقاد في صحة فكرة ما والترويج لها في الوقت المناسب من شأنه تحقيق الاعتقاد في الواقع وأطلق على ذلك النوع من النبوءة اسم النبوءة المحققة لذاتها Self fulfilling prophecy.[2] ونظرة ناجل قريبة من مفهوم إرادة الاعتقاد عند فيلسوف البراجماتية وليم جيمس William James (١٨٤٢-١٩١٠). فإرادة الاعتقاد لها أثر كبير في أفعالنا في المسائل

(1) Marx, The Poverty of Philosophy, Progress Publishers, Moscow, 1984, P 161.

(2) Pitrim Sorokin, Contemporary Sociological Theories , Harper and Brothers, 1928, P 347.

التي لا يمكن الحكم عليها منطقيًا أو نطبق عليها معايير العلم، إذ يصبح الاعتقاد عاملًا أساسيًا في تحقيق ما نؤمن به. وفي هذه الحالة فإن الفكرة تنتج الواقعة. وهو في ذلك يرى أن طبيعتنا غير العاقلة تؤثر على قناعتنا واختياراتنا لأن كل الحقائق هي معتقدات عن الواقع.(١)

وتنقلنا مناقشة ممكنات الموقف الإرادي للثورة إلى مقاربات توضح أبعاد كل من المعرفي والعملي في تقرير اتجاهاتها طالما أن المعرفة هي معرفة ما يوجد على حين أن العمل هو إيجاد ما لم يوجد بعد على حد تعريف أنطونيو غرامشيGramsci, Antonio (١٨٩١-١٩٣٧).(٢) فهو يقول إننا نعرف ما كان وما هو كائن أي ندرك ما في الماضي وما هو حاضر، أما ما سيكون فهو غائب أو غير موجود ومن شرطه أن لا يكون معروفًا.

وبناء على هذا الرأي فإن غرامشي يعتقد أننا لا نستطيع التوقع بصورة علمية، وعملية فمن غير المعقول أن نطمح في تنبؤ خالص أي في التنبؤ المبني على فرضية حكمية.(٣)

ويقرر «غرامشي» أن السبيل الوحيد لوضع التنبؤ في حيز عملي هو المساهمة بقدر المستطاع في خلق النتيجة. فالتنبؤ ليس فعلًا من أفعال المعرفة ولا يتصف بالموضوعية إلا إذا كان مرتبطًا بمنهاج أي بممارسة حتى يأتي كتعبير عن الجهد الموصل إلى خلق إرادة جمعية. وأيًا يكن فإن التنبؤ حتى وإن كان حافزًا لتحقيق موضوعه، فهو مقيد بحدود التحليل التاريخي من زاوية أخرى هي فض الاشتباك بين ما هو عضوي وما هو ظرفي، كي لا تكون الأسباب المباشرة هي الأسباب الوحيدة الفاعلة في تقييم الثورات بموجب هذه النظرة.

فالحركات العضوية هي التي تتصف بالدوام النسبي وهي الحركات ذات الدلالة على المدى البعيد، أما الحركات الاقترانية فهي تلك التي تكون مباشرة وعرضية وظرفية وتفتح الطريق أمام الحركة العضوية.(٣)

---

(1) See" William James, The Will to Believe and Other Essays in Popular Philosophy and Human immorality, N.Y. Dover, 1956, PP.1-30.

(٢) انظر: جاك تاكسيه، غرامشي، دراسة ومختارات، ترجمة ميخائيل إبراهيم مخول، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٢م، ص ١٠.

(٣) جاك تاكسيه، غرامشي، المصدر السابق، ص ٢٢٣-٢٢٥.

وعلى غرار الاستدلال بأسباب الثورة العامة، فإن نشوء الحراك الاجتماعي وظهور الثورات يرتبط بمبررات بنيوية مثلما نراها عند «بارينجتون مور» Barington Moore الذي نقب في أرضية الثورات الفلاحية. فهو يرى أن هناك علاقة وثيقة بين قيام الثورات الفلاحية وبين فشل ملاك الأراضي الارستقراطيين في إعطاء دفعة حقيقية لواقع الفلاحين في ظل تأثيرات الاقتصاد التجاري والصناعي على الحياة الريفية. فكبار ملاك الأرض تجاهلوا تصحيح علاقات الإنتاج الزراعية على الرغم من تزايد الفوائض التي تجنى منها تلك الطبقة أرباح طائلة دون أن تستفيد طبقة الفلاحين من تلك النقلات، مما أدى إلى تنامي سخطهم ونزوعهم إلى الثورات.[1]

وتكمن أهمية تفسير هذا النوع إلى أساسه التجريبي على الرغم من أن الصور النوعية لهذه الثورات تبقى متنوعة ومتمايزة على الأصعدة التي تتصل بخيارات الثورات وتطورها الإيديولوجي أو الحركي.

وهنا يرد السؤال عما إن كانت هناك شروط عقلانية لتحويل الممكنات إلى واقعات، أي أن يكون هناك بواعث عقلانية معبرة عن الصالح العام فضلًا عن أن تكون القوى الموجهة واعية بأهدافها وتمارس التعبئة وتضع خطى انتشارها وفقًا لتفكير منهجي مدرك للأحوال السياسية والاجتماعية، وقادرة على وضع خطط بناءة وتستوعب تلك الحقائق بوضوح.

سوف نجد بعض التجارب الثورية التي خاضت غمار العمل المسلح تؤسس استراتيجيتها على نظرية «البؤر الثورية» والتي تقوم على دور الإرادة في تصديع الوعي الاجتماعي ونقله إلى حالة الثورة بتسديد ضربات منتخبة وعنيفة تؤدي بالتدريج إلى استقطاب الرفض وخلق ظروف موضوعية لمصلحة الثورة ومنطقها.

كما أن الثورات الوطنية التحررية المسلحة قد استفادت من تبني استراتيجية المقاومة اعتمادًا على الشروط الموضوعية في البلدان المستعمرة. ونجدها قد خاضت حرب العصابات من مواقع مؤثرة وحصينة كالجبال والغابات والمناطق النائية لما يجعل الريف يطوق المدينة قبل اقتحامها. وفي هذا فهي تبني قوتها الذاتية من الممكنات الموضوعية.[2]

(1) Barington Moore, Social Origins of Dictatorship and Democracy, Allan Lane, London 1967 PP. 453-460.

(2) Htt//en wikipedia. Org/wiki Gurrilla warfare.

وتصب هذه النماذج في الجهد الإداري والمعرفي في تفجير واستثمار الأزمات الاجتماعية بالعمل على تجاوزها وتبديل الأوضاع عن طريق التنظيم الثوري والتعبئة.

ويلاحظ أن الخطى التي هدفت إلى الانتقال من الموضوعي إلى الذاتي كانت تنعكس على وتائر نمو العلاقة بين الشعب والفعالية الثورية، إذ ظلت الآمال الشعبية تنتعش بالتوازي مع تحقيق الانتصارات أو تخسر مع التراجعات.

فتقدير الموقف الثوري يتراءى في هذه الحالة بمظهر أكثر واقعية منها في حالة المقاومة السياسية والمدنية التي تسعى إلى الحشد والإعداد للمواجهات مع السلطة. فأساليب الحركات المسلحة تجعلها على تماس بنوعية من الممارسات الميدانية اللصيقة بمهماتها وإدراك ما يدور حولها عن كثب مما يقلص حجم الحسابات المجردة وغير الواقعية.

فالعواطف النضالية تكون متوازنة وتحركها وقائع حسية مباشرة ولا تطفح بآمال كاذبة وضارة.

وقد عنى ارنست بلوخ Ernest Bloch (١٨٨٥-١٩٧٧) بمفهوم الممكن في معالجته مبدأ الأمل والتوقعات، وهو مبدأ يوتوبي (مثالي) هو الوحيد الذي يتحكم في كل التغيرات.

فقد أسس «بلوخ» موقفه الفلسفي على مقولة الإمكان ونزوع الإنسان لإنتاج أشكال جديدة ومتجددة للوجود.

وفرق بلوخ بين الممكن الواقعي والممكن الموضوعي. فالممكن الواقعي هو ذلك الممكن الذي لم تكتمل شروطه ليصبح ممكنًا موضوعيًا، بينما الأخير هو الذي تتوافر معرفة شروطه وهو الممكن المتوقع بشكل علمي.

وبحسب «بلوخ» فالإنسان يستشعر الحاجة إلى شيء لم يملكه ولم يوجد بعد وهذا جانب انثربولوجي، ويتناظر مع العالم غير المكتمل كأمكانية كامنة في الواقع ولم يتحقق بعد في الجانب الانطولوجي. لذا فإن هناك علاقة جدلية بين الذات الإنسانية والعالم الموضوعي إذ أن الرغبة تدفع الذات نحو الخارج وتصبح الحاجة عاملًا ثوريًا لتحول إلى أداة للتغيير.[١]

(١) للمزيد، يراجع د. عطيات أبو السعود، الأمل واليوتوبيا في فلسفة ارنست بلوخ، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٧م ص ٧٥-٩٤.

و إذا استعرنا مفاهيم «بلوخ» فإن صيرورة الثورات إنما تمثل عملية الانتقال من الممكن الواقعي إلى الممكن الموضوعي حيث تتكامل الشروط الذاتية والموضوعية وتنضج ظروف اللحظة الثورية المؤذنة بالتغيير الجذري.

رابعًا: استنتاجات عن تقدير اللحظة الثورية

شغلت الثورات منذ أزمان بعيدة أذهان المفكرين والفلاسفة، فبحثوا في عللها وطبيعتها باعتبارها ظاهر تعد الأرقى في حراك المجتمعات الإنسانية.

واتجه التنقيب في موضوع الثورات نحو التعرف على مبرراتها والوقوف على شرعيتها، بعد قيام الكيانات السياسية الواسعة وظهور الديانات والمذاهب الفكرية.

واستقرت الآراء في جذور ظاهرة الثورات عند المظالم وعدم المساواة والمهانة كأسباب مباشرة لوقوعها بينما ظل حق الشعوب في الثورة أمرًا مختلفًا عليه حتى العصر الحديث.

غير أن التطور الأهم يبقى تبوأ مفهوم الثورة موقعه في الفكر السياسي باعتبارها ظاهرة متكاملة الأبعاد تنشد تغييرات جوهرية في النظام السياسي والاجتماعي[1]، بعد أن كانت الثورة في عداد أعمال التمرد وتندرج في خانة الاضطرابات والفتن والانتفاضات الصفوية.

وأصبحت معطيات الثورة النظرية تتبلور مع نشوء الايدولوجيات المترافقة بنمو فئات اجتماعية جديدة وبتقدم العلوم وقيام الأحزاب والحركات السياسية في إطار المجتمع المدني.

وفي هذا السياق لازمت الثورات مختلف فصول العصر الحديث وبدأ التفتيش مجددًا عن محتوى الثورات ودور الموقف الإنساني الإرادي ومدى إسهام كل من النظرية والممارسة والظروف التاريخية في وقوع الثورات.

وشكل كل هذا مجالًا للجدل عن العوامل المؤثرة في مسار الثورات و إمكانية السيطرة على حركتها وما إن كانت للثورات قوانين خاصة تتحكم في مراحلها.

---

(١) يراجع: ياسين صلواتي، الموسوعة العربية الميسرة والموسعة، ط١، المجلد الثالث، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م، ص ١٢٨٤-١٢٩٢.

وعبر رصد تاريخ الثورات، تبين أن انفجارها الفجائي ينطوي على أسباب ذات صلة بالجوانب الذاتية لقوى التغيير وما طرأ على أوضاعها جراء مضاعفات الصراع السياسي والتي تؤثر على كفاءتها وفعاليتها.

وتبين عبر هذه الحقائق أن المبادهة الثورية للشعوب تبرز في لحظات انفجار الثورات والأحداث الانفعالية التي تؤدي إليها، لكن الثورات تظل حصائل للتراكم المستمر لطاقات التغيير.

فخصائص العملية الثورية تدل على تنوع هائل للوقائع التي تدفع بها إلى الأمام أو تؤثر على فصولها مما يعني أن تحديد مطافها النهائي أمر غير متاح في معظم الأحوال، على الرغم من أن نضوج الظروف الموضوعية يزيد من الانشداد والترقب وربما يؤدي إلى الاهتزاز النفسي المفضي إلى التراجعات.

ومن هنا تأتي أهمية البحث عن الشروط العقلانية لتحويل الممكنات إلى واقعات حتى تصبح الآمال في التغيير موقوفة على التطلعات المشروعة القائمة على التخطيط والإعداد.

وفي إطار المحاولات المتصلة في دراسة الثورات الحديثة، والمعاصرة تتقارب الرؤى السياسية والفلسفية مع تلك التصورات والخطى التي خطتها أبحاث علم إجماع الثورات بجوانبها الأساسية. فقد توصلت «تيدا سكوكبول» Theda Skocpol التي تعد رائدة في هذا المجال أن الثورات تشكل تحولات جذرية عميقة، وقد تكون سريعة ومفاجئة وغير متوقعة. فهذه الثورات تلقي تأييدًا بسبب ما تعانيه الشعوب من الاستبداد والظلم والتهميش، وانصب اهتمامها بالثورات الفرنسية والروسية والصينية.(١)

كما ألقى «جون فوران» John Foran أضواء مهمة على مجموعة واسعة من الثورات والحركات على امتداد العالم، وتوصل إلى أن انتهاج الأسلوب الثوري للتغيير قد جاء نتيجة إحساس قطاعات اجتماعية واسعة بالاغتراب والحرمان من المشاركة في تقرير أوضاع أوطانهم.(٢)

---

(1) See: Skocpol Theda, States and Socail Revoluation, Cambridge University Press, 1999, PP. 47-99.

(٢) ينظر إلى: د. أحمد أبو زيد، منطق الثورات الحديثة، مجلة العربي، العدد ٦٣٠، مايو ٢٠١١م، الكويت، ص ٣٠-٣٤ وكذلك: John Foran, Taking Power, on the origins of the third world revolutions, Cambridge University Press 2005.

وذهب «صمويل هنتنجتون» Samuel Hauntington إلى أن الثورات لا تحدث في المجتمعات التقليدية الساكنة حيث لا أثر للحداثة فيها، كما أنها لا تقع في المجتمعات المفتوحة الحديثة وإنما تحدث في المجتمعات الانتقالية التي تفككك فيها الدولة التسلطية الحديثة علاقات وقيم المجتمعات التقليدية مع قدر من التطوير الاقتصادي والاجتماعي دون أن تعمل على إشراك القوى الاجتماعية الجديدة. ففي تلك المجتمعات توجد فجوة جراء تفكيك الحداثة لنظمها التقليدية وما بلغته من تجارب المجتمعات الحديثة في المشاركة والتوازن بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. لذا فإن استبعاد القوى الجديدة في ظل هذه الفجوة بين التطور الاقتصادي والتخلف الاجتماعي يؤدي إلى ثورات عنيفة تصيب المؤسسات والاعتقادات المسيطرة. لكن تبقى الهياكل التي تقوم عليها الأنظمة السياسية وتجاذبات مرتكزاتها وتعقيداتها الداخلية، عوامل مضافة إلى تطور الأمور نحو اندلاع الثورات. كما أن الأوضاع الدولية وضغوطها تمثل ضلعًا رئيسيًا في تقرير مصير تلك الأنظمة بحسب علاقاتها بمراكز النفوذ العالمي التي تقرر ملامح الساحة الدولية، وتحدد فرص نجاح الكثير من الثورات بالاستفادة من نفوذها في رسم المعادلات السياسية على امتداد العالم.[1]

ومما تقدم، فإن تقدير أوضاع هذه الثورات وتحديد شروط لحظتها، إنما يتوقف على تحليل الواقع الاجتماعي والسلطة والدولة لإيجاد تصور واقعي لعملية التغيير.

حتى لا تحلق بجناح آمال كاذبة أو تطلعات واهمة. ولكي تكون التوقعات أكثر تمثيلًا لروح المستقبل فلا بد أن تكون قائمة على التمييز بين ما هو قريب وعاجل وما هو بعيد وآجل ومحتجب وراء حواجز الواقع وتشابكاته.

فأهمية الخوض في مسألة اللحظة الثورية تكمن في التماس الطريق نحو المستقبل ودفع ضريبة المعاناة لتوليد واختراع صورة الآتي كي لا يستغرقنا الأمر الواقع. وهو في هذا السياق من قبيل تشكيل العوامل الممكنة واستحضار قوة الفكر والخيال كي تعمل جنبًا إلى جنب مع عناصر الإبداع التي تحركها الذاكرة التاريخية لما فيه إصلاح الأحوال.

---

(١) يطالع: د. التيجاني عبد القادر، الثورات العربية، لماذا ينفجر البركان في مكان ولا ينفجر في آخر (٢-٢) جريدة الأهرام، الخرطوم، السبت ٢٠١١/١٠/١م.